المملكة المغربية　　بسم الله الرحمان الرحيم　　الرباط في : 20 ربيع الآخر 1425

الوزيـر الأول　　الموافق ل : 09 يونيه 2004

منشور رقم : 10/2004

إلـى

السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : التصاميم المديرية للاتركيز الإداري .

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

وبعد ، فكما لا يخفى عنكم ، يشكل اللاتركيز الإداري خيارا استراتيجيا لتفعيل سياسة القرب التي تنهجها الحكومة لتلبية حاجيات المواطنين وتحسين جودة المرفق العمومي . ويعتبر ، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية واستعمالها الأمثل ، ركيزة أساسية لقيام جهاز إداري حديث وفعال .

وهكذا وبالموازاة مع الإجراء الذي تضمنه منشور الوزير الأول رقم 8/2004 بتاريخ فاتح يونيه 2004 المتعلق بإعداد دليل مرجعي للوظائف والكفاءات بالإدارات العمومية ، فإنه بات من الضروري تفعيل المهام المنوطة باللجنة الدائمة للاتركيز الإداري المحدثة بموجب المادة الرابعة من المرسوم رقم 2.93.625 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن اللاتركيز الإداري . ويأتي هذا المنشور بالتحديد ، لوضع منهجية لإعداد وتطبيق تصاميم مديرية للاتركيز الإداري من طرف مختلف القطاعات الوزارية .

I- وبالاستناد إلى أحكام المرسوم السالف الذكر ، يتعين على القطاعات الوزارية ، داخل أجل لا يتعدى تاريخ فتح اعتمادات الميزانية برسم السنة المالية 2006 ، إعداد تصاميم مديرية تحدد المجالات التالية :

أ- الاختصاصات المزمع نقلها إلى المصالح اللاممركزة برسم السنة الجارية وتلك التي سيتم لفائدتها خلال السنوات الموالية ؛

ب – القرارات الإدارية وطبيعتها ، وكذا القرارات الفردية المزمع الاحتفاظ بها من طرف الإدارات المركزية ؛

ج- عدد الموظفين والأعوان العاملين بالإدارات المركزية وبالمصالح اللاممركزة مصنفين حسب الإطار والدرجة جهويا وإقليميا ، وكذا عدد الموظفين المزمع إعادة انتشارهم لفائدة هاته المصالح ؛

د- الوسائل المادية والمالية المخولة للمصالح اللاممركزة وتلك المزمع وضعها رهن إشارتها مع مراعاة التوجهات الواردة في المنشور رقم 12/2001 بتاريخ 25 دجنبر 2001 المتعلق بملاءمة برمجة ميزانية الدولة وتنفيذها مع اللاتركيز .

وينبغي أن تأخذ هذه التصاميم بعين الاعتبار المدى الزمني لإنجازها (ما بين سنتين وخمس سنوات) ، والمعطيات الميدانية والإمكانيات المتوفرة لدى القطاع المعني وخصوصياته ، وكذا الإجراءات المواكبة اللازمة لتطبيق التصاميم المذكورة.

II- ولهذا الغرض ، تحدث مجموعة عمل تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بتحديث القطاعات العامة ، تكلف بدراسة التصاميم المديرية المذكورة وتقييمها ، وكذا اقتراح الإجراءات الضرورية لتنفيذها ، قبل عرضها على أنظار اللجنة الدائمة للاتركيز الإداري للمصادقة عليها .

وتتألف مجموعة العمل هذه من ممثلي قطاعات الداخلية ، وإعداد التراب الوطني والماء والبيئة ، والمالية والخوصصة ، والأمانة العامة للحكومة ، والشؤون الاقتصادية والعامة ، والتخطيط .

وتعقد مجموعة العمل اجتماعاتها على مستوى الكتاب العامين للقطاعات المذكورة . ويمكن أن يستدعى للمشاركة في أشغالها مختصون وخبراء .

III- وتجدر الإشارة إلى أن التصاميم المديرية ستشكل ، بعد المصادقة عليها ، إطارا مرجعيا لتنظيم العمل وتوزيع المهام بين القطاعات الوزارية ومصالحها اللاممركزة . وفي هذا الإطار ، يتعين أخذها بعين الاعتبار عند إعداد البنيات الإدارية فيما يخص تحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة .

IV- وفضلا عن إعداد التصاميم المديرية المذكورة ، فإن تعزيز سياسة اللاتركيز الإداري تقتضي المزيد من التنسيق والتشاور فيما بين المصالح اللاممركزة ، والاستعمال المشترك والأمثل للإمكانيات المتوفرة لديها في كل المجالات المرتبطة بإعداد ودراسة وبرمجة وإنجاز المشاريع ذات الطابع المحلي ، وكذا تتبع تنفيذها وتقييم حصيلتها . ويعتبر هذا الإجراء خطوة أساسية على درب تحديث طرق تنظيم وتسيير المصالح اللاممركزة وفقا لما يقتضيه تدبير الشأن المحلي من انسجام تام في تدخلات مختلف المصالح ، ومن وضع برامج مندمجة ذات أهداف مشتركة .

وإذ لا تخفى عنكم الأهمية التي نوليها لتطبيق هذه الإجراءات ونجاحها ، فإني أهيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة إلى إيلاء العناية اللازمة لهذا الموضوع والحرص شخصيا ، بتنسيق مع وزارة تحديث القطاعات العامة ، على إعداد التصاميم المديرية المذكورة في أحسن الظروف .

ومع خالص التحيات ، والسلام .

الوزير الأول

إدريس جطو